

09/06/2021

373

من وزير الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار إلى

الموضوع: طلب توضيحات جبائية

المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 1 فيفري 2021.

تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركتكم هي شركة مصدرة جزئيا يتمثل نشاطها في صناعة وقص ولحم المعادن وأنها تعتزم إمضاء عقد مناولة مع شركة مصدرة كليا وخاضعة للرقابة الديوانية مبيين أن العملية ستتم وفقا للإجراءات المتبعة من قبل مصالح الديوانة كما يلي:

- إمضاء إلتزام عام من طرف شركتكم والشركة الحريفة إضافة إلى موافقة وتأشير مصالح الديوانة،
- تسليم المواد الأولية من الشركة الحريفة بموجب وصولات تسليم مؤشر عليها من طرف المصالح الديوانية،
- عند إكتمال العمليات المتفق عليها يتم إصدار فواتير تحت نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وتسليم البضاعة للشركة الحريفة وسيتم التثبيت في هذه الفواتير من طرف مصالح الديوانة التي تقوم بالتأشير من جديد على نسخ من الفواتير ووصولات التسليم المقدمة من طرف شركتكم.

كما أكدتم أن جميع البضائع موضوع عقد المناولة موجهة للتصدير وطلبتكم على هذا الأساس معرفة هل أن العمليات المذكورة تستوجب مدكم بقسائم طلب تزود من قبل الشركة الحريفة المصدرة كليا.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّ المؤسسات التي تنجز عمليات تصدير والناشطة في إطار عقود مناولة لفائدة المؤسسات الصناعية المصدرة كليا الناشطة تحت المراقبة الديوانية تستثنى من واجب إصدار الحرفاء لقوائم طلبات تزود مؤشر عليها من قبل مكتب مراقبة الأداءات إذا تعلقت المناولة بالمساهمة في صنع أو تغيير المنتج الموجه إلى التصدير.

ولمزيد التوضيح يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 13 لسنة 2014 حول الموضوع.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير الإقتصاد والمالية
ودعم الإستثمار وبتفويض منه